

بالمعجزة النازلة منزلة قوله عز وجل صدق عبدي في كل ما يبلغ عني

عن الصدق فالمعني الاخبار بالله تعالى عن صدقهم في اخبارهم بما  
رسل مبعوثين عنه وتظير ذلك ما اذا ادعى الشخص جماعة انه رسول  
الملك واخبرهم بانه يامرهم بكذا وكذا فقالوا له ما الدليل على صدقك  
فقول ان فعلك الملك كذا وكذا على خلاف عادته فيفعل الملك  
ذلك دليلا على صدقك ففعله ذلك تصديق له لانه نازل منزلة  
قوله صدق ذلك الشخص في دعواه انه رسولي وفيما اخبرتم به  
**قوله** بالمعجزة اي اني هي الامر الخارق للعادة بقيد ان يكون بعد  
الرسالة بخلافه قبلها فانه ارضاه اي تأسيسي لها وبقي في اقسام  
الخارق للعادة المكرامة وهي ما يظهر على يد عبد ظاهر المصالح  
والمعونة وهي ما يظهر على العوام تخليصهم من شدة نازلة  
هم مثلا والاستدراج وهو ما يظهر على يد فاسق خديعة  
ومكره والاهانة وهي ما تظهر على يده تكذيبا كما وقع لجلسة  
الكلاب فانه تغر في عين اهورنتر فعميت المحكمة وتغل في  
البر ليكثر ماوها ففانص وتغل في البر لسوذب ماوها ففانص  
لما اجابها فتخلص ان اقسام الامر الخارق للعادة ستة اقسام  
وقد جمع بعضهم في قول **قوله**  
اذا ما رايت الامر مخرق عادة **قوله** في قوله ان من بني لسان  
وان بان منه قبل وصف النبوة فالارهاص جميعه تسبح التورم  
وان هابويمان وفي فانه الشكرامة في التحقيق عند ذوق القلب  
وان كان من بعض العوام صدورة **قوله** نكوة حقا بالمعونة واشتهر  
ومن فاسق ان كان وقع مرادة **قوله** يسمى بالاستدراج فيما ذكره  
والا فبديع بالاها انه عندهم **قوله** وقد تمت الاقسام عند الذي اخبر  
بكن زيد عليه السحر والابن لا فليرا جمع **قوله** النازلة منزلة  
قوله تعالى صدق عبدي اي اي لولا انها على صدق من ظهر  
علي يديه فكان الله قال صدق عبدي اي وهذا كله مبني على

يحيى

هو ان يقع له زيادة  
منه على ما في  
عادته اي  
موقع

التولى

واما برهان وجوب الامانة لهم عليهم الصلاة والسلام فلانهم  
لوحا نوا يفعل محرم او مكروه لا لتقلب المحرم والمكروه معا

القول بان مدلول الحق الاخبار عن صدق الرسل حتى يلزم على  
عدم صدقهم الكذب في خبره تعالى واما على القول بان مدلولها  
انها الدلالة على صدقهم فلا يلزم على عدم صدقهم الكذب في خبره  
تعالى لان الصدق والكذب من اوصاف الخبر لا انشا وانما يلزم من عدم  
الدليل بدون المدلول **قوله** واما برهان وجوب الامانة لهم عليهم  
الصلاة والسلام فلانهم انما تقريره ان تقول لو خافوا بفعل محرم  
او مكروه لا لتقلب المحرم او المكروه طاعة في عقوم عليهم الصلاة  
والسلام لكن الثاني باطل واذا بطل الثاني بطل المقدم فثبت نقيضه  
وهو المطلوب فالصم ذكر الشريعة وحذف الاستثنائية لظهورها  
ثم بين وجه التروم في الشريعة بقوله لان الله تعالى امرنا بالاقدا  
م ٢٧ ثم يحصل ان جميع ما صدر عنهم لا يكون الامور له من  
الله تعالى وكل ما امرهم لا يكون الطاعة لانه لا تكسر الامر بالتحشا  
**قوله** لان الله تعالى امرنا بالاقدا م ٢٧ من المعلوم ان الضمير  
المستتر عايد على الله تعالى والبارز عايد بجمع الاسم لا لهذه  
الامة فقط والا لم يصح قوله بالاقدا م ٢٧ لان هذه الامة  
لا يلزمها الاقدا بخبره صلى الله عليه وسلم كعيسى وموسى اللذان  
يقال انه مدني عليا ان شرع من قبلنا شرع لنا فيما لم يرد عن نبينا  
فيه شيء كما هو ذهب السادة المالكية الذين منهم المصنف وهو قول  
ضعيف عند الشافعية وعليه الاول وكل امة مأمورة بالاقدا  
برسولها فهو علي سبيل التوزيع **قوله** في اقوالهم وافعالهم  
اي وتكون برأيتهم وسكوتهم عن الفعل اذ لا يتورث علي خطا  
ويستثنى من ذلك ما ثبتت خصوصيته ٢٧ ككناج مازاد علي  
الادب ويعلم من ذلك انه ليس المكلف من ان يتوقف في فعل بشي  
ما ثبتت عنه صرح الله عليه وسلم لانه حاله خصوصية بالاتباع  
في جميع اقواله وافعاله الا ما ثبت انه من خصوصياته لا اطلاق قوله

في عقوم عليهم  
الصلاة والسلام

لان الله تعالى  
قوامنا بالاقدا  
بهم في اقوالهم  
وافعالهم  
ولا يامرنا في ذلك  
ولا مكروه